المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411

الرقابة على البنوك الإسلامية الموريتانية بين التنظير والتطبيق "إشكالات القوانين التنظيمية"

"Supervision of Mauritanian Islamic banks: between theory and practice " Problems of regulatory laws

الباحثة نفيسة محمدن حمدي
ماستر المالية الإسلامية من جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

الملخص:
يعد موضوع الرقابة على المصارف الإسلامية في موريتانيا من المواضيع المهمة، التي ما تزال تحتاج إلى الدراسة والبحث نظرا إلى الإشكالات القانونية التي تعتريها، والتي تتمثل أساسا في عدم التطبيق الكامل للقانون رقم 2018-034 الصادر بتاريخ 08 أغشت، و الذي ألغي وأحل محله القانون رقم في القانون 2024-042 المتعلق بالمالية الإسلامية، وعدم وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة طبقا لما نص عليه القانون، وما يميز هذه الدراسة هو أنها اعتمدت على أسلوب اقتضته طبيعة هذا البحث، من خلال توظيف بعض المناهج العلمية، من قبيل المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والتحليلي، و ذلك من خلال استقراء الرقابة في مجال البنوك الإسلامية ووصفها وتنزيلها تنزيلا يتماشى مع إشكالية البحث، و تؤكد هذه الدراسة أهمية سن قوانين تنظيمية شاملة في إطار عمل البنوك الإسلامية، وضرورة عمل الجهات المختصة على تطبيق القوانين الصادرة في حق البنوك الإسلامية، كما أنها تؤكد على أهمية أن يستخدم البنك المركزي أدوات وآليات شرعية في تعامله مع البنوك الإسلامية، بحيث تكون متوافقة مع طبيعتها الشرعية، قصد تجويد الخدمات المصرفية وخدمة للتقدم المصرفي و المصلحة العامة.

الكلمات المفتاحية:
الرقابة القانونية- الإشكالات التنظيمية- البنك المركزي-البنوك الإسلامية.

Abstract:
The issue of supervision of Islamic banks in Mauritania is an important topic that still needs study and research due to the legal problems that affect it, which mainly consist of the non-full implementation of Law No. 2018-034 issued on August 8, which was repealed and replaced by Law No. 2024-042 relating to Islamic finance, and the absence of an independent Sharia supervisory body as stipulated by the law. What distinguishes this study is that it adopted a method required by the nature of this research, through the use of some scientific methods, such as the inductive method, the descriptive method and the analytical method, through the induction of supervision in the field of Islamic banks, its description and its application in a manner consistent with the research problem ,This study emphasizes the Importance of enacting comprehensive regulatory laws within the framework of Islamic banking, and the necessity for competent authorities to implement the laws issued regarding Islamic banks. It also emphasizes the importance of the central bank using legitimate tools and mechanisms in its dealings with Islamic banks, in a manner consistent with their legitimate nature, in order to improve banking services and serve banking progress and the public interest.

Keywords:
Legal oversight – Regulatory issues – Central Bank – Islamic banks.

مقدمة:

لقد تمكنت البنوك الإسلامية من أن تصنع لها مكانا عاليا في المالية العالمية، رغم حداثة تجربتها، والتحديات والعوائق التي واجهتها، حيث عاشت بعض الدول كباكستان والسودان تجارب رائدة في تغيير نظامهما من النظام المصرفي التقليدي إلى نظام مالي إسلامي كامل، فيما وازنت بعض الدول الأخرى بين ازدواجية نظامها المصرفي ما بين النظام التقليدي والنظام الإسلامي، ولقد ساهم هذا التغيير العالمي الكبير في المجال البنكي من أن تصبح البنوك الإسلامية منارة للتقدم والتطور المصرفي لدى الدول، نتيجة لعوامل رئيسة من أهمها: تميزها بالرقابة القانونية والشرعية والتدقيق الشرعي وسلامة معاملاتها من الربا، وحرصها على خدمة الزبناء ومصالحهم بعيدا عن أكل أموالهم والمراباة عليهم.

ولم تكن موريتانيا بمنأى عن هذا التغيير العالمي، إذ شهدت هي الأخرى تغييرات إسلامية في المجال المصرفي، حيث كانت من أوائل الدول الإفريقية التي فُتح على أرضها بنك إسلامي هو ثاني بنك إسلامي يفتح في القارة الإفريقية، كما شهدت تحولا نوعيا إلى البنوك الإسلامية، إذ قامت بعض البنوك التقليدية بالتحول من مصارف تقليدية إلى بنوك إسلامية، ولجأت أخرى إلى فتح نوافذ إسلامية، مواكبة منهم للتطور الذي شهده النظام المصرفي، ومساهمة في تلبية رغبات مجتمعنا المحافظ.

غير أن البنوك الإسلامية في موريتانيا تواجه تحديات كبيرة خصوصا فيما يتعلق بالتنظيم القانوني والرقابي، ففي حين أن البنوك الإسلامية تتميز بثنائية الرقابة (القانونية والشرعية) نجد أن هذه الميزة تكاد تكون منعدمة في موريتانيا، حيث تتسم الرقابة على المصارف الإسلامية في موريتانيا بالكثير من ضبابية والغموض، الأمر الذي أدى إلى تشكيك البعض في شرعية المعاملات الإسلامية، و الاعتقاد بأنها هي والمعاملات التقليدية التي تجري البنوك التقليدية سواء، وأن الاختلاف بينها كائن في الاسم فقط، ومما يعزز هذه الشكوك، كون البنك المركزي الموريتاني وهو السلطة النقدية العليا المخول له الرقابة على البنوك والعمل على تنفيذ السياسة النقدية ...يستخدم أدوات وأساليب النظام المصرفي التقليدي التي تقوم أساسا على الفائدة الأمر الذي يجعلها غير صالحة للتعامل مع البنوك الإسلامية إذ لا تتماشى مع خصوصيتها الشرعية، وهذا الأمر مما يوثق بشكل جلي العوائق والصعوبات أمام البنوك الإسلامية، إذ كثيرا ما قد تحتاج البنوك الإسلامية إلى قروض من البنك المركزي باعتباره هو بنك البنوك والملاذ الأخير في الأزمات النقدية، ثم لا تجد سبيلا لهذا الانقاذ بسبب هذه السياسة التقليدية.

1-إشكالية البحث:

استنادا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي : **إلى أي حد استطاع المشرع الموريتاني سن أو إصدار قوانين تنظم البنوك الإسلامية ؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي أهمية الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية ؟

-ما مدى أهمية إصدار قوانين منظمة تلائم عمل البنوك الإسلامية؟

-فيما تتمثل الأدوات والأساليب التي ينتهجها البنك المركزي الموريتاني مع البنوك الإسلامية ؟

-ما مدى مساهمة المشرع الموريتاني في انجاح الصناعة المالية الإسلامية؟

2-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف اختصرها في:

-بيان أهمية الرقابة على المصارف الإسلامية.

-إبراز إشكالات القوانين التنظيمية للبنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي المزدوج.

-تأكيد ضرورة الرقابة القانونية الشرعية على البنوك الإسلامية.

3-فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضيات عدة، أهمها:

-عدم ملائمة القوانين المتبعة في موريتانيا مع خصوصية البنوك الإسلامية.

-تقاعس البنك المركزي الموريتاني عن مسؤوليته اتجاه البنوك الإسلامية.

4-منهجية الدراسة:

اقتضت طبيعة هذا البحث توظيف بعض المناهج العلمية، من قبيل المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والتحليلي، ويظهر ذلك من خلال استقراء الرقابة في مجال البنوك ووصفها من أجل وتنزيلها تنزيلا يتماشى وإشكالية البحث.

5-خطة البحث:

سنعمل على معالجة الإشكال المطروح وفق التصميم التالي:

المبحث الأول: مفهوم الرقابة على البنوك والو اقع القانوني للبنوك الإسلامية في موريتانيا وإشكالاته التنظيمية

المطلب الأول: مفهوم الرقابة على البنوك الإسلامية و أنواعها وأهدافها وأهميتها

المطلب الثاني: الو اقع القانوني للبنوك الإسلامية في موريتانيا وإشكالاته التنظيمية

المبحث الثاني: تجارب البنوك الإسلامية في موريتانيا والآفاق والتحديات لها

المطلب الأول: تجارب البنوك الإسلامية في موريتانيا

المطلب الثاني: الآفاق والتحديات للبنوك الإسلامية في موريتانيا

المبحث الأول: مفهوم الرقابة على البنوك والو اقع القانوني للبنوك الإسلامية في موريتانيا وإشكالاته التنظيمية

تعد الرقابة أساسا قويما في بناء المالية، وصناعة الازدهار، ولا يكاد يخلو أي عملٍ في مؤسسة ما من الرقابة، وفي نظام البنوك تعتبر الرقابة قاعدة أساسية يقوم عليها النشاط البنكي، وقد كان للبنوك الإسلامية حس بهذه القاعدة، فتميزت برقابة ثنائية؛ شرعية وقانونية، وللرقابة أنواع متعددة ومتنوعة، تسعى جميعها لتحقيق الأهداف المنشودة لدى البنوك.

لقد بدأت البنوك الإسلامية في موريتانيا في أول نشأتها دون أي تشريع قانوني لما يقارب عقدين من الزمن، ثم كانت الإشراقة الأولى لنظام تشريعي عام 2018، و هو القانون رقم 2018-034 الصادر بتاريخ 08 أغشت، و الذي ألغي وأحل محله القانون رقم في القانون 2024-042 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة على البنوك الإسلامية و أنواعها وأهدافها وأهميتها

للرقابة مفاهيم متعددة، يدور معظمها حول المتابعة المستمرة من خلال مجموعة من الإجراءات والأساليب، من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي للمؤسسة، وتجنب المخاطر، وتحقيق الأهداف المنشودة.

الفقرة الأولى: مفهوم الرقابة على البنوك و أنواعها

أولا: الرقابة

1-الرقابة لغة

قال ابن فارس في معجمه " الراء والقاف والبناء أصل واحد مطرد يدل على انتصاب لمراعاة شيء"[1055]والرقابة بِمَعْنى" المراقبة وَعمل من يراقب الْكتب أَو الصُّحُف قبل نشرها (محدثة) و (فِي الاقتصاد السياسي) تدخل الْحُكُومَة أَو البنوك المركزية للتأثير فِي سعر الصّرْف وَتسَمى رقابة الصّرْف ،[1056]" فهي إذا بهذا التعريف تعني مراعاة الشيء من أجل الوصول إلى الأمر المبتغى منه.

1055 ابن فارس أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ-1979م، 427/2.

1056 المعجم الوسيط المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة الطبعة: الثانية، 363/1.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411
المركز الدولي للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

2-الرقابة اصطلاحا:

عرفت الرقابة اصطلاحا بعدة تعريفات من أهمها التعريف الذي أشارت إليه الفقرة الثامنة من معيار التدقيق الدولي رقم (400) وهو: "الإجراءات والسياسات التي تتخذها إدارة أي منظمة لمساعدتها ما أمكن في التوصل إلى تحقيق أهدافها والالتزام بهذه السياسات لضمان حماية الموجودات أو الأصول واكتشاف الغش ومنع الخطأ وتكامل السجلات المحاسبية وتوفير معلومات مالية وموثقة في الوقت المناسب"1057 ، فهي السياسة التي تتخذها الإدارة لضمان نجاح مؤسستها، وحماية موجوداتها، ومنع وقوع الخطأ والغش، أو السرقة والاختلاس.

2-1الرقابة المصرفية:

هي "مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين"1058، من خلال مراقبة المخاطر وضمان استقرار القطاع المالي. هي وظيفة تنظيمية تقارن الأداء الفعلي للمعايير المحددة وتتخذ إجراءات تصحيحية.

2-2الرقابة الشرعية:

يخضع كلا المصرفان التقليدي والإسلامي لرقابة المساهمين (الرقابة الداخلية) والرقابة المصرفية (رقابة البنك المركزي) فيما تتميز البنوك الإسلامية وتتفرد برقابة إضافية تعد هي روحها وجوهرها وهي الرقابة الشرعية، لقد نشأت هذه الرقابة لتنقذ المصارف الإسلامية من الغرق في مستنقع المحرمات بسبب الأنظمة الوضعية التي تعمل في ظلها، ولتكون صمام الأمان العملي للتأكد من الالتزام الشرعي للمصارف الإسلامية في كافة معاملاتها، ويقصد بالرقابة الشرعية " متابعة وتدقيق وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات وغيرها للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وطبقا للفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة من مجامع الفقه وما في حكمها، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل والأساليب الملائمة والمطابقة لشرع، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل"1059.

عرف معيار الضبط رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية بأنها: " جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات"، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة"1060، ويتضح من خلال هذا التعريف أن مفهوم هيئة الرقابة الشرعية أوسع من مفهوم التدقيق الشرعي ومن هيئة الفتوى وهي تشملهما معا.

كما عرفها معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2) الرقابة الشرعية بأنها: عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص العقود، والاتفاقات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والتقارير، وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها المصرف المركزي"1061،

فهي إذا من خلال ما سبق رقابة شاملة جامعة في جميع أنشطة البنوك وما يتعلق بها، للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وسلامة معاملاتها وخلوها من أي أمر يخالف الشريعة.

1057 الصواف، محمد حسين علي، أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، بحث منشور، المعهد التقني، 2011، ص:4.

1058 محمد المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2020، ص138.

1059 حسين شحاتة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي العالمي، عدد 116، فيفري1991، ص42.

1060 علي سالم سيالة، 2019، الفوارق الجوهرية للرقابة الشرعية في المنظومة المصرفية" مجلة دراسات تربوية، مركز البحوث والدراسات التربوية، وزارة التربية العراقية، العدد 48، العراق، 248.

1061أحمد محمد لطفي،2013، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دار الفكر والقانون، المنصورة مصر،،ص، 19.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411

ثانيا: أنواع الرقابة

تقسّم الرقابة حسب مصدرها إلى رقابة داخلية تتولاها هيئات من داخل المصرف أو المؤسسة المالية، وإلى رقابة خارجية تتولاها هيئات خارجية، أي من خارج المصرف أو المؤسسة المالية.

1-أنواع الرقابة الداخلية[1062]:

1-الرقابة قبل البدء: ومن أقسامها: الرقابة قبل الإنجاز ، والرقابة المتزامنة مع التنفيذ، والرقابة بعد التنفيذ.

2-الرقابة الداخلية الإدارية: وتشمل : دراسة الوقت والحركة، والتقارير الدورية، و البرامج 1-3التدريبية للعاملين... إلخ.

3-الرقابة الداخلية المحاسبية: تتضمن عمليات القيد المحاسبي والسجلات الرقابية، وإعداد موازين المراجعة الدورية، وتهدف هذه المراقبة إلى ضمان وصحة البيانات المحاسبية.

2-أنواع الرقابة الشرعية:

تتعدد أنواع الرقابة في الإسلام فمنها ما يعرف بالرقابة العليا وهي رقابة الله عز وجل على خلقه، ومنها رقابة الإنسان على الإنسان وهي نظام المحاسبة، ورقابة الولاة والأئمة والمسؤولين، ومنها رقابة الإنسان على نفسه وهي ما يعرف بالرقابة الذاتية.

أما الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية فإنها تدخل في أكثر من نوع من هذه الرقابات، فعضو الرقابة الشرعية هو المخبر عن الحكم الشرعي لكل مسألة وبالتالي فهو المخبر عن حكم الله في ذلك[1063].

ويتألف نموذج الرقابة الشرعية من ثلاثة أنواع من الرقابات وهي: الرقابة الوقائية قبل التنفيذ، -والرقابة المتزامنة أثناء التنفيذ، الرقابة اللاحقة بعد التنفيذ.

كما أنه من أنواع الرقابة الشرعية الرقابة الداخلية والخارجية للمصارف الإسلامية.

الفقرة الثانية: أهداف الرقابة وأهميتها

أولا: أهداف الرقابة الداخلية

تكثر أهداف الرقابة الداخلية التي أصبحت تغطي مجالات عديدة أهمها[1064]:

1-حماية أصول المنشأة من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام.

2-التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة والدفاتر لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرارات أو رسم خطط مستقبلية.

3-الرقابة على استخدام الموارد المتاحة.

4- زيادة الكفاءة الإنتاجية للمنشأة.

5- وضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات.

6-حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.

7-تحديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل.

8- تمكين الوظائف الإدارية الأخرى من تحقيق أهدافها.

9-التأكد من أن القرارات التي تصدرها المنشأة من أوامر وتعليمات تنفذ وفق الأهداف والغايات التي صدرت من أجلها.

10-توفير معلومات واقعية بشأن أداء وسلوك العاملين للإدارة العليا كعنصر أساسي تعتمد عليه وظيفة التقييم والتقويم.

11-مساعدة الإدارة العليا في كشف إضاعة الوقت والجهد والنفقات إن وجدت قبل استفحال الأمر.

1062 ينظر، أيمن هشام، أبو ليلى، صالح أحمد، دور الرقابة الداخلية على جودة الخدمات المصرفية، ص506.

1063 القطان، محمد أمين علي، الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 1425هـ، 7.

1064 ينظر: أثر الرقابة الداخلية على الأداء، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية، جامعة الخليل كلية الدراسات العليا، ماجستير قسم الإدارة، 2018، ص22.

ثانيا: أهداف الرقابة الشرعية[1065]:

1- تحقيق الهدف الأسمى للبنك الإسلامي الذي يعتمد على الربح الحلال بعيد عن نظام الفائدة(الربا).

2-حماية العاملين بالبنوك الإسلامية من الوقوع في الربا.

3- حماية المودعين والمستثمرين من ضعف الربحية بسبب مصادرة الكسب غير المشروع.

4- إقناع المتعاملين مع البنوك الإسلامية بأنها لا تتعامل بالربا وسائر المحرمات وذلك لجذب المزيد من الودائع.

5- صناعة المنتجات الإسلامية لإدارة السيولة.

6- العمل على إنشاء المؤسسات المساعدة: صندوق ضمان الودائع المصرفية- شركات التأمين الإسلامي، شركة الخدمات المالية، ديوان الزكاة.

7- الاهتمام الكامل بتنمية القدرات: تأهيل العاملين والمتعاملين ومناهج التعليم الحكومي والمهني.

ثالثا: أهمية الرقابة الشرعية[1066]:

1-لا يمكن التأكد من هوية المصرف الإسلامي وتطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية وابتعاده عن الشبهات إلا من خلال وجود جهة شرعية تضبط أعماله وتصححه باستمرار[1067].

2-إن العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف الإسلامية هي عمليات هادفة لها جدوى اقتصادية واجتماعية حيث تستفيد منها أطراف عدة وعنصر الاستفادة مبني على العدالة في توزيع الغنم الأرباح وذلك يستلزم متابعة دقيقة لأرباح المصرف و عملياته.

3-عدم الإحاطة الكافية من قبل العاملين بالمصارف الإسلامية بقواعد المعاملات المالية الإسلامية.

4-التطور المستمر في معاملات البنوك التجارية والمالية والتي تحتاج إلى ارشاد شرعي كالتجارة الإلكترونية.

5-تعزيز ثقة المتعاملين مع البنك الإسلامي بوجود هيئة شرعية للمراقبة والتدقيق الشرعي.

6-عمل المصارف الإسلامية داخل قطاع مالي تقليدي يتعامل بالفائدة يستوجب وجود رقابة شرعية للنأي بهذه المصارف عن المحرمات.

المطلب الثاني: الو اقع القانوني للبنوك الإسلامية في موريتانيا وإشكالاته التنظيمية

تفتقر البنوك الإسلامية في موريتانيا لقوانين تنظيمية صريحة، تتماشى مع طبيعتها المصرفية، وتلائم خصوصيتها الشرعية، وتطمئن زبناء البنوك الإسلامية على شرعية المعاملات داخل البنوك الإسلامية ، فمع إن موريتانيا كانت سباقة في فتح البنوك الإسلامية، إذ كانت هي ثاني بلاد إفريقية يفتح عليها بنك إسلامي وهو بنك البركة عام 1985 بعد بنك ناصر الاجتماعي في مصر عام 1971 الذي يعد من النواة الأولى في تكوين المالية الإسلامية، بقيت موريتانيا لما يقارب عقدين من الزمن بدون نظام تشريعي للبنوك الإسلامية، وغض المشرع الموريتاني الطرف عن قانون تنظيمي للبنوك الإسلامية حتى عام 2018 الذي كان البادرة الأولى نحو اعتراف أو شبه اعتراف قانوني بالبنوك الإسلامية، نص فيه المشرع على لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة.

الفقرة الأولى: القو انين التنظيمية للبنوك الإسلامية في موريتانيا

نص الدستور الموريتاني 1991 و1984م وهو القانون الأعلى في مادته الأولى على أن موريتانيا دولة إسلامية وأن الإسلام هو دين الشعب والدولة وعلى أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، وإن كان المشرع أغفل عن ذكر هذه المرجعية التشريعة في تعديله الأخير 2006، إلا أننا نجد أن المشرع الموريتاني أضاف الصبغة الإسلامية المالكية السنية في القانون المدني المأخوذ في

1065 دور السلطات الرقابية في الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية، ص23.

1066 ينظر: حمزة عبد الكريم، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية موقع إسلام أون لاين- الإسلام وقضايا العصر، على شبكة المعلومات الدولية www.islamonline.net

1067 ينظر حماد، حمزة عبد الكريم، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية موقع اسلام أون لاين- الإسلام وقضايا العصر، على شبكة المعلومات الدولية، www.islamonline.net

أغلبه من القانون الفرنسي، حيث نص الأمر القانون 2001-31 في المادة1179 على أنه يرجع إلى المذهب المالكي في كل ما لم ينص عليه في هذا الأمر القانوني، بمعنى أن هذا المذهب هو المصدر الاحتياطي الأول الذي يرجع إليه في كل ما لم يرد فيه نص القانون، كما نجد أن قانون الالتزامات والعقود قد اشترط عدم الوقوع في الربا والغرر والجهالة في المواد (920-335-227). وشدد في مسألة الربا في القرض كما نصت المادة 814 من قانون الالتزامات والعقود على أن اشتراط الفائدة بين الأفراد باطل مبطل للعقد الذي يتضمنه سواء جاء صريحا أو اتخذ شكل هدية أو أي نفع آخر للمقرض أو لأي شخص آخر غيره يتخذه وسيطا، وإن كان هذا النص لا يمنع إلا التعاملات الربوية بين الأشخاص الطبيعيين فإنه محاولة من المشرع في إضفاء الشرعية على عقد القرض، مما يساهم في تعزيز الحضور القانوني للبنوك الإسلامية، و هذا على العكس من القانون التجاري الذي ينص دون حرج أو مراعاة لأحكام الشريعة الإسلامية على الربا في مواده (1325-1324).

وفي القانون البنكي الذي يقبع نظام الصيرفة تحت مسؤوليته أعرض هو الآخر وإلى عهد قريب عن ذكر المعاملات الإسلامية رغم التعديلات التي عرفها في كل من عام 1991 و1995 والذي بدل أن يشير إلى المصارف الإسلامية في القانون 95-011،ألغى الأحكام التي كانت تشير إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وهي خاصية للبنوك الإسلامية، كما اشترط هذا الأمر القانوني إرجاع الودائع وضمانها دون أن يشترط الزيادة وهو ما يعيق عملية المضاربة، لأنه لا يشترط فيها التسليم وإنما يكون فيها الغنم بالغرم.

وفي الأمر القانوني رقم 2007-20 نجد أن المشرع الموريتاني وضع مزيدا من العقبات أمام المعاملات الإسلامية بمنعه للنشاط التجاري أو الصناعي، فقد نصت المادة 20 من هذا الأمر القانوني أنه لا يجوز لمؤسسات القرض أن تقوم لحسابها أو حساب الغير بنشاط زراعي أو صناعي أو تجاري أو عقاري إلا إذا كانت ضرورية أو مرتبطة بتحصيل ديونها، وهذا يتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية التي تعتمد على عمليات تجارية واستثمارية.

لم تكن البنوك الإسلامية في موريتانيا في بداية نشأتها تقوم بعملها في إطار قانوني، ولما جاءت البادرة الأولى للتنظيم القانوني جاءت على استحياء، مجملة غير مفصلة، وفارغة من أساسيات التنظيم القانوني الذي ينبغي أن يتضمنه هذا التنظيم، والذي جاء في القانون رقم 2018-034المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني الصادر بتاريخ 08 أغشت 2018 والذي ألغي وأحل محله القانون رقم 2024-042 الصادر بتاريخ 10 دجمبر 2024 والذي مع الأسف لم يأتي بالجديد المنتظر منه فيما يخص المالية الإسلامية، بل كان في نفس مستوى القانون السابق الذي تحدث عن تعيين لجنة الرأي بالمطابقة، وإن كان هذا أمر مهم في صناعة المالية الإسلامية، إذ أن تعيين لجنة عليا للضبط والتدقيق الشرعي تكون هي المرجعية الشرعية العليا للمعاملات الإسلامية في موريتانيا أمر في غاية الأهمية، لكن عدم النص على أي تنظيم للمعاملات الإسلامية وعدم تسمية عقودها رغم كل التعديلات التي شهدها القانون أمر محير من القانون الموريتاني .

الفقرة الثانية: رقابة البنك المركزي الموريتاني على البنوك الإسلامية

1-نبذة عن البنك المركزي الموريتاني

يعرف القانون رقم 2024-042 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 2024-034 الصادر بتاريخ 08 أغشت 2018 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني في مادته 2 البنك المركزي بأنه "مؤسسة عمومية وطنية ذات شخصية قانونية ولها استقلالية سياسية وإدارية ومالية" كما "يعتبر البنك المركزي طرفا تجاريا في إطار علاقاته التعاقدية مع الآخرين، عدا عماله، وتخضع عملياته لأحكام التشريعات التجارية، ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك"[1068]، كان إنشاء البنك المركزي الموريتاني بموجب القانون 118/73 الصادر بتاريخ 30 ماي 1973، ليحل محل البنك المركزي لدول غرب إفريقيا، وتعلن موريتانيا خروجها من منطقة الفرنك

1068 الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 30 دجنبر 2024 العدد 1572، ص754.

الغرب إفريقي في فاتح جوان من العام نفسه، وتحل الأوقية محل الفرنك إفريقي في 29 من نفس الشهر، وتم تحديد قيمة الأوقية يوم بدأ تداولها ب 0.016 غرام من الذهب وبعشر الفرنك الفرنسي"1069، وحدد رأسماله بمبلغ 200 مليون أوقية مسددة بالكامل من طرف الدولة، ويوجد مقره الرئيسي في انواكشوط، وقد منح البنك المركزي حرية الإصدار على نطاق واسع لعدم تحديد الغطاء القانوني في أي من القوانين المتعلقة بالإصدار النقدي، يتمتع البنك المركزي ككل البنوك المركزية بسلطات واسعة تخول له ضبط الدورة النقدية ورقابة الائتمان، وإن كان البنك المركزي يميل إلى حد ما إلى تعويم الصرف، فإنه يسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يملك البنك المركزي الوصاية على البنوك والمؤسسات المالية في الدولة.

يتولى المجلس العام في البنك المركزي الموريتاني الإشراف الكامل والفعال على كامل النظام المالي للبلد والذي تخضع كياناته بموجب وضعها القانوني لرقابة تنص على إلزامية الاعتماد أو الترخيص، للبنك المركزي الحق في " استخدام بعض موارده في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك مقابل سندات حكومية كما يحق له أن يساهم في رأسمال بعض المؤسسات المصرفية.

ويقوم البنك المركزي بدوره كبنك للحكومة إذ يقوم بفتح حساب جاري للخزينة العامة يسجل فيه كل إيراداتها ويسحب منه كل الأموال التي تقوم الدولة بإنفاقها على السلع والخدمات لسير المرافق العمومية، يلزم البنك المركزي البنوك التجارية المتواجدة على التراب الوطني بفتح حساب جاري خاص لدى البنك المركزي، وتتم تسوية العمليات التي تحدث بين البنوك من خلال هذه الحسابات، كما تقوم هذه البنوك بعمليات إعادة الخصم لدى البنك المركزي الموريتاني لتدعيم سيولتها، كما يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بجزء من الأرصدة النقدية للبنوك من أجل ضمان المقاصة بين مختلف المصارف وكذلك من أجل حفظ ودائع العملاء، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي.

كما يشرف البنك المركزي على الرقابة والمتابعة للمصارف، ويعين لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة على البنوك الإسلامية.

2-رقابة البنك المركزي الموريتاني على البنوك الإسلامية:

باعتباره السلطة النقدية العليا المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية للبلاد، والاستقرار الاقتصادي للبلاد، يقوم البنك المركزي بمراقبة ومتابعة البنوك الإسلامية، وذلك من خلال تعيين هيئات وآليات للمراقبة خاصة بالبنوك الإسلامية.

نصت المادة 28 القسم الفرعي الأول من القانون رقم 2024-042 (المذكور آنفا) على لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة بالنظر في مطابقة المنتجات والعمليات والأنشطة المصرفية والمالية مع ضوابط الشريعة، وتتمتع هذه اللجنة بالصلاحيات التالية:

1-تقوم بإعداد كافة الدراسات وتبدي رأيها في مسائل تطبيق الشريعة في مجال المالية الإسلامية وفي العمليات المالية الإسلامية التي ينوي البنك المركزي القيام بها.

2-تقوم بإعداد كافة الدراسات وتبدي رأيها في مطابقة أنشطة البنوك الإسلامية وكل المؤسسات الأخرى المعتمدة أو المرخص لها من طرف البنك المركزي بالقيام بالعمليات الإسلامية مع ضوابط الشريعة.

3-من حيث المطابقة مع ضوابط الشريعة، فهي وحدها الجهاز المخول بإجازة منتجات المالية الإسلامية، تبدي لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة رأيها بناء على طلب من إحدى هيئات اتخاذ القرار في البنك المركزي.

يقع في هذه الجملة الأخيرة من هذه الفقرة مربط الفرس في عدم وجود هذه اللجنة على أرض الواقع وعزوفها عن تقديم تقارير عن المعاملات الإسلامية الجاري بها العمل، وإعراضها عن الواقع القانوني للمعاملات الإسلامية الذي تجنب المشرع النّص عليه في كل التعديل القانونية السابقة،

في المادة 29 من نفس هذا القانون نص المشرع على أن لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة تضم خمسة (5)أعضاء من بينهم الرئيس يعينهم المجلس العام لمأمورية مدتها ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد، يتم اختيار أعضاء لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة على أساس حسن سيرهم وتكوينهم الأكاديمي وكفاءاتهم في مجال المالية الإسلامية والشريعة الإسلامية،

1069 النظام النقدي والمصرفي الموريتاني

هاتين المادتين هما ما تم تخصيصهما للمالية الإسلامية في موريتانيا مع إشارة المادة 12 من نفس القانون على أن مجلس السياسة النقدية يحدد إجراءات التدخل المتعلقة بأدوات إعادة التمويل الإسلامي بعد أخذ رأي لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة، بمعنى أن المشرع نص على لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية دون أن ينص على المعاملات الإسلامية، ودون يقنن لأدوات وآليات توافق طبيعة المصارف الإسلامية، إذا فإن صورة التنظيم القانوني للبنوك الإسلامية في موريتانيا تختزل في لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية الغائبة عن النشاط المصرفي في البنوك الإسلامية.

الأمر الذي جعل البنوك الإسلامية تخضع لنفس الأدوات والآليات التي يطبقها البنك المركزي على البنوك التقليدية ،إذ أنه يعمل بأدوات قائمة على أساس الفائدة، وعلى هذا الأساس تبقى العلاقة بين البنك المركزي الموريتاني والبنوك الإسلامية تسودها إشكالات جمة، وفيما يلي نستعرض ما مدى ملائمة أهم أدوات الرقابة المصرفية المركزية مع طبيعة الصيرفة الإسلامية:

1-سعر إعادة الخصم[1070]:

يقوم البنك المركزي بواسطة هذه الأداة بالتأثير على حجم الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية - تقييدا وتوسيعا- فيرفع سعر إعادة الخصم عند التضخم لتقييد الائتمان وكذلك سعر الفائدة على القروض التي تمنحها، ويخفضه عند الانكماش لتتوسع المصارف في الائتمان، والمصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا ولا عطاء، فهذه الأداة لا تتماشى مع طبيعتها المصرفية، والبنك المركزي بهذا الأداة يضع عقبة أمام البنوك الإسلامية.

2-نسبة الاحتياطي القانوني:

وهذه الأداة يستعملها البنك المركزي في معظم البلدان للتأثير على مقدرة المصارف التجارية على إنشاء نقود الودائع، إضافة إلى حماية أموال المودعين، وإن كان البعض يرى بأن الهدف من استعمال هذه الأداة هو ضمان سلامة تنفيذ السياسة النقدية[1071]، والمآخذ على هذه الأداة أنها لا تتلاءم مع حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية، والتي تقدم على أساس قاعدة الغنم بالغرم، فالمصرف غير ملزم بضمان رد هذه الأموال كاملة لأصحابها، إلا في حالات التعدي أو التقصير، وذلك خلافا للودائع لأجل في المصارف التقليدية فهي ديون في ذمتها وضامنة لها[1072].

وتشكل هذه الأداة إشكالات للبنوك الإسلامية منها إن زيادة الاحتياطي القانوني للبنوك الإسلامية له أثر سلبي على منافستها للمصارف التقليدية، فهو مضعف للعائد على ودائعها الاستثمارية، لأنها مجبرة على تجميد جزء منها.

3-وظيفة المقرض الأخير:

يقدم البنك المركزي بهدف المحافظة على الاستقرار النقدي وسلامة الجهاز المصرفي وحماية أموال المودعين قروضا للمصارف عند حاجتها إليها وذلك في الظروف الطارئة، بأسعار فائدة يحددها، لأنقاذ المصارف من حالة العسر المالي، وذلك بعد أن يتأكد من أن هذا العسر المالي ليس بسبب سوء إدارة أو فساد[1073]، والبنوك الإسلامية لا يجب أن تستفيد من هذه الوظيفة بسبب تعامل البنك المركزي فيها بالفائدة، وهذا يشكل عقبة كبرى أمام البنوك الإسلامية في حالة تعثرها، وهو ربما كان السبب في تعثر تجارب بعض البنوك الإسلامية، وامتداد لأزماتها، مثل ما حدث مع أزمة موريس بنك (MAURISBANK)، ومصرف موريتانيا الجديد (NBM).

1070 سليمان ناصر، 2005، أطروحة دكتوراه بعنوان" علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص189.

1071 محمد أحمد الأفندي،2018 الاقتصاد النقدي والمصرفي دار الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، ،ص:485.

1072 وليد هويمل عوجان، 2009، الرقابة القانونية على المصارف الإسلامية" رقابة البنك المركزي والرقابة الشرعية" مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي الامارات العربية المتحدة، ص24.

1073 هيفاء مزهر الساعدي، 2019، البنك المركزي بين المقرض والمسعف الأخير، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد1، العراق، ص:414.

المبحث الثاني: تجارب البنوك الإسلامية في موريتانيا والآفاق والتحديات

يتميز القطاع المصرفي في موريتانيا بشكل عام بالحداثة، وقد شهد في سنواته الأخيرة تقدما ملحوظا، حيث بلغ عدد الحسابات البنكية في العام 2024حوالي 2.49 مليون حساب عبر 18 بنكًا تجاريًا 7 منها بنوك إسلامية، وقد حصدت البنوك الإسلامية الصدارة خلال العام المنصرم، إذ جاء البنك الشعبي الموريتاني في طليعة تصنيف البنوك لعام 2024بميزانية بلغت 35.7 مليار أوقية قديمة، وودائع قدرها 30.8 مليار أوقية قديمة، فيما بلغ صافي دخله أكثر من 1.6 مليار أوقية قديمة، ويضم البنك 567 موظفًا، مع 802,965 حسابًا بنكيًا.

ويعد هذا التطور بارقة أمل في تحصيل المزيد من التقدم والنمو، رغم كل التحديات والعوائق التي تواجه البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: تجارب البنوك الإسلامية في موريتانيا

بلغت البنوك الإسلامية في موريتانيا 6بنوك، بعد سحب رخصة موريس بنك، بموجب بيان صادر عن البنك المركزي 13/12/2014، ومصرف موريتانيا الجديد (NBM)، بتاريخ 08 أغسطس 2023.

وفيما يلي لمحة عن تجارب البنوك الإسلامية في موريتانيا :

1-بنك البركة الموريتاني الإسلامي (BAMIS)

نشأ هذا البنك نهاية العام 1985م، على شكل شركة مساهمة وبرأسمال يبلغ 500 مليون أوقية مقسمة بين شركة البركة السعودية للاستثمار والتنمية بنسبة (50٪) و (40٪) للقطاع الخاص الموريتاني و 10٪ للحكومة الموريتانية، ويعتبر هذا البنك أول بنك إسلامي في موريتانيا، إذ حاول تفادي استخدام الربوية واستبدالها بنظام المرابحة والمشاركة والتأجير، وإبان سياسية الخصخصة المتبعة سنة 1992 قام البنك المركزي بالتنازل عن حصته في المصرف لصالح الخصوصيين، وقد عانى هذا المصرف كغيره من المصارف من مشكلة الديون المجمدة مما دفع الجانب السعودي إلى زيادة رأس مال المصرف ليصل إلى 3700 مليون أوقية وأعيد توزيع رأس ماله كالتالي: 85٪ لمجموعة البركة السعودية و 15٪ للقطاع الخاص الموريتاني.

وفي سنة 1996 انسحبت مجموعة البركة الإسلامية السعودية وأصبح مصرفا وطنيا مملوكا للقطاع الخاص الموريتاني بشكل كبير، وترتب على هذا التحول سحب كلمة البركة من التسمية ليصبح بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي في العام 2001، ولم يعد متخصصا في المعاملات الإسلامية فحسب بل الصبح يقدم جميع الخدمات المالية الإسلامي منها والربوي، وفي سنة 2011 1074تم الخروج النهائي لمجموعة البركة من رأس مال المصرف ليصبح أحد المصارف المملوكة كليا من طرف خواص الموريتانيين، بلغ رأس مال البنك 1.013.164.000 أوقية، بتاريخ : 2021/12/31.

المساهمون في هذا البنك: 38.93 % الشركة الوطنية للتأمين و إعادة التأمين : النصر31.77 %، محمد عبد الله ولد عبد الله، 29.30 %، ومساهمون متفرقون : 199مساهم يمتلك كل واحد منهم أقل من 10بالمئة.1075

2-المصرف الإسلامي الموريتاني (BIM):

نشأ المصرف الإسلامي الموريتاني سنة 2012، وقد حصل البنك على رخصته في العام 2010، وبدأ العمل فعليا في العام 2012. في سنواته الأولى حقق أرباحا محدودة على حساب التطور، وواجه الخسارة بعد ذلك، ووصلت ذروتها في العام 2017، حيث خسر 150 مليون أوقية (جديدة).1076

1074 د.أشريف أحمد زين الدين، الصناعة المالية الإسلامية في موريتانيا، ص42.

1075 انظر:الصفحة الرسمية للبنك على الانترنت https://www.bim-bank.mr

1076 ينظر: مقابلة مدير المصرف الإسلامي الموريتاني: أرباحنا تزيد ومعاملاتنا إسلامية
2023/08/29، صحراء ميديا
https://saharamedias.net

أرجع مدير البنك في مقابلته أسباب هذه الخسارة بالدرجة الأولى لاستراتيجية البنك، وخصوصا التركيز على تحقيق الربح على حساب التطور، وعدم التوفيق في استجلاب الكفاءات والطاقات البشرية، ولم تكن إطلاقا، بسبب عدم إقبال الشعب الموريتاني على التجربة، أو عدم تقبله لها[1077].

المساهمون في هذا البنك:

44.48 %محمد عبد الله ولد عبد الله، 38.93 %شركة النصر الوطنية للتأمين وإعادة التأمين،16.59 %مساهمون متفرقون.

3-البنك الشعبي الموريتاني (BPM):

تعود نشأة هذا البنك إلى تأسيس Mauritanie Leasing في 12 مايو 1988 برأس مال قدره مليون أوقية، من طرف رجل الأعمال الموريتاني؛ "لمام ولد ابنو" بالاشتراك مع البنك الوطني لموريتانيا BNM وبنك الوفاء الإسلامي BAMIS وهي مؤسسة مالية متخصصة في الإيجار المالي غير مرخص لها استقبال ودائع الجمهور، ولقد تم استحداثها آنذاك من أجل تغطية النقص الحاصل في مجال تمويل المعدات، واستطاعت تحقيق نجاحات معتبرة بفضل أمواله الذاتية والقروض المقدمة من طرف البنوك المحلية المساهمة فيها وبعض الممولين الدوليين، ولكن مع تراجع النشاط الاقتصادي في البلاد خلال السنوات الأخيرة وشح مصادر التمويل سواء كان داخليا أو خارجيا، بدأت المؤسسة التفكير في توزيع نشاطاته لتصبح مصرفا يستخدم ودائع الزبائن كمصدر لتمويل أنشطته، وفي 5 يونيو 2012 تم تحويل المؤسسة بعد مصادقة مجلس السياسة النقدية بالبنك المركزي على طلبها المتضمن التحول إلى مصرف تجاري إسلامي برأسمال قدره 6 مليارات موزعة على مجموعة من المساهمين الخواص منهم ثلاثة يملكون أكثر من 66٪، وهم 46٪ لأسرة أعل ابنو، و 20٪ لرجل الأعمال ابراهيم ولد أحمد لعمي، و 10٪ للبنك الوطني لموريتانيا (BNM)، و10٪ لمصرف شنقيط، و 10 للممول الدولي OPEC، و 4٪ لأحمد حمدي مكناس[1078].

وقد حصل البنك الشعبي الموريتاني في تصنيف البنك المركزي للبنوك التجارية 2024على الصدارة بميزانية بلغت 35.7 مليار أوقية قديمة، وودائع قدرها 30.8 مليار أوقية قديمة، فيما بلغ صافي دخله أكثر من 1.6 مليار أوقية قديمة، ويضم البنك 567 موظفًا، مع 802,965 حسابًا بنكيًا[1079].

4-بنك المعاملات الصحيحة (BMS):

فتح بنك المعاملات الصحيحة بتاريخ 15/03/2012، و يعتبر رابع مصرف إسلامي في موريتانيا، وهو شركة مساهمة برأسمال مدفوع قدره 6 مليارات، يعمل هذا المصرف وفق مبادئ الشريعة الإسلامية مع الأفراد والمؤسسات على حد سواء، وهو مملوك بالكامل لرجال أعمال موريتانيين، رفع المساهمون رأس مال البنك إلى 8 مليارات أوقية قديمة واتفقوا على زيادة إضافية لرأس المال إلى 10 مليارات أوقية قديمة في أجل أقصاه الربع الأول من 2020.

استطاع البنك أن يقوم بدور مهم في المقاولات و تمويل سوق العقارات وتمويل المشاريع الزراعية وخاصة الأرز، كما ساهم في منح قروض محفزة للاستهلاك وساهم في تمويل الصناعة والصيد والخدمات المختلفة ويعمل على تطوير خدمات ومنتجات جديدة

5- البنك الإسلامي الموريتاني (MAURISBANK):

أنشئ هذا المصرف في عام 2012، وبدأ نشاطه في فبراير2013م، برأس مال مسجل قدره 6 مليارات أوقية ، برأس مال محرر قيمته 4 مليارات أوقية، منها مليار واحد على شكل سيولة نقدية، أما الثلاث مليارات فهي تمثل العقار الذي به مقره الرئيسي.

1077 المرجع السابق نفسه.

1078 ينظر: د.أشريف أحمد زين الدين، الصناعة المالية الإسلامية في موريتانيا،ص:43.

1079 تصنيف البنوك التجارية 2024، البنك المركزي الموريتاني

واجه البنك مشاكل كبيرة، فبعد حصوله على عدد كبير من الزبناء، قام بإصدار العديد من الضمانات المصرفية قصيرة الأجل دون احتياطات لقدرته المالية على السداد، هذه الوضعية أدن إلى أزمة سيولة حادة، قام البنك المركزي على أثرها بطرد البنك من غرفة المقاصة بالبنك المركزي في شهر يوليو 2014، وتمت تصفية البنك واتهام مسيره بسوء التسيير المتعمد.

يمكن تحديد الإشكالات التي أدت إلى تصفية البنك وإفلاسه فيما يلي[1080]:

أ-عدم موازنة البنك بين إصدار البنك للضمانات المصرفية والكمبيالات، والاحتياطات المالية لتسديد الديون.

ب-الإسراف في منح القروض، وعدم وفاء الزبناء بالتسديد.

ج-غياب الرقابة والتدقيق.

د- عدم مساهمة البنك المركزي في مساعدة البنك، باعتباره المقرض الأخير، بأدوات شرعية تتلاءم مع طبيعة المصرف.

لقد قامت السلطات النقدية بسحب رخصة المصرف في 2014/12/31 ووضعه في حالة تصفية قضائية، وقد كان لهذا الحدث تأثير مهم على ثقة المواطنين في المصارف خصوصا الإسلامية منها.

6- مصرف موريتانيا الجديد (NBM):

حصل مصرف موريتانيا الجديد على الترخيص عام 2013، وزاول أعماله في 24 يوليو 2014 برأس مال قدره 6 مليارات أوقية، وواجه صعوبات مالية أدت في نهاية المطاف إلى إفلاسه، وسحب الاعتماد منه بعد قرار مجلس الاحتراز والتسوية والاستقرار المالي بالبنك المركزي، و قرار البنك المركزي بوضع المصرف تحت إدارته بشكل مباشر في منتصف عام 2022، لقد تعثرت تجربة هذا البنك وأعلن عن إفلاسه ، وقد فتحت مسطرة التصفية القضائية بموجب الحكم القضائي رقم 0201/2023 الصادر عن المحكمة التجارية في انواكشوط بتاريخ 07 أغسطس 2023.[1081]

7- بنك التمويل والإستثمار(BFI)[1082]:

تم إحداث بنك التمويل والإستثمار، بقرار من محافظ البنك المركزي الموريتاني رقم GR/2012/008 في عام 2012، ومع ذلك، كان من الضروري الانتظار إلى غاية 2017م.

من خلال علاقة مبنية على تبادل دائم ومستمر مع جميع عملائه، أضحى بنك التمويل والإستثمار اليوم فاعلا رئيسيًا في المشهد الاقتصادي الموريتاني.

يواكب بنك التمويل والإستثمار المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك المقاولات الكبيرة والجمعيات والأفراد والمقاولات الأجنبية الموجودة على التراب الموريتاني، ويأمل بنك التمويل والإستثمار المساهمة بشكل كامل في تنمية الاقتصاد المحلي، مع الحفاظ على توافق ومطابقة عملياته مع مبادئ التمويل الإسلامي.

8-البنك الوطني لموريتانيا (BPM):

البنك الوطني لموريتانيا Banque Nationale de Mauritanie، يتم اختصاره بالرمز BNM، هو بنك موريتاني محلي، تأسس عام 1989 في العاصمة نواكشوط، وذلك بسبب اندماج كل من بنك BIMA و SMB، وهما أكبر بنكين في تلك الفترة، وقد وصل رأسماله إلى أكثر من 6 مليارات أوقية موريتانية، ويقدم البنك خدمات مصرفية تقليدية تلبي احتياجات العملاء، وفي عام 2008 بدأ بتقديم خدمات مصرفية إسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال الفروع الموزعة في معظم مناطق الدولة[1083].

1080 نظر:"أزمة موريس بانك الإسلامي و(المركزي): انقلب السحر على الساحر | الأخبار: أول وكالة أنباء موريتانية مستقلة" https://alakhbar.info?q=node/51774

1081 موريويب، الإعلان عن إفلاس مصرف موريتانيا الجديد (22 2023/08/NBM).

1082 الصفحة الرسمية للبنك على الانترنت، bank-bfi.com

1083 سوق موريتانيا المفتوح، https://mr.opensooq.com

المطلب الثاني: الآفاق والتحديات للبنوك الإسلامية في موريتانيا

تشهد موريتانيا تطورا مهما في الجانب المصرفي عموما، وفي الإسلامي منه خصوصا، إذ كشف تقرير البنك المركزي الموريتاني لعام 2024 إن المالية الإسلامية حققت تطورا قويا خلال عام 2024م، مما يفتح آفاقا، ويخلق تحديات أمام المالية الإسلامية في موريتانيا، وهذا ما سيتم الحديث عنه في فقرتين، الأولى: الآفاق المفتوحة أمام البنوك الإسلامية، والثانية عن التحديات والعوائق التي تواجه البنوك الإسلامية.

الفقرة الأولى: الآفاق المفتوحة أمام البنوك الإسلامية في موريتانيا

لم يكن تطور البنوك الإسلامية الذي حققته مؤخرا وليد الصدفة، بل نتيجة لتجارب عديدة مرت بها البنوك الإسلامية ، فيعدن واجهت الكثير من التعثر والإفلاس، -كما رأينا في بعض التجارب السابقة-، خلق هذا نوعا من الوعي في مسيرة البنوك الإسلامية، وحققت البنوك الإسلامية النجاح والتطور مقارنة مع السنوات الماضية، كما أن السياسات المتخذة خصوصا تلك المتعلقة منها بإنشاء بيت مال الزكاة في موريتانيا والعضوية في بورصة ماليزيا، وإصدار سندات تتلاءم مع الشريعة، جعلها في حالة أكثر تحسنا من ذي قبل، كما أنه يفتح لها آفاقا لصناعة المالية الإسلامية، وفيما يلي نستعرض أبرز أوجه الآفاق المستقبلية للبنوك الإسلامية في موريتانيا:

1-إنشاء بيت مال الزكاة:

صادقت الحكومة الموريتانية على مرسوم يتضمن إنشاء حساب تحويل خاص يسمى «بيت مال الزكاة الموريتاني»، وذلك في العام 2022م[1084]، وتعتبر هذه المصادقة توجها عاما من الشرع الموريتاني نحو أسلمة القطاع المالي، وتعزيز التنظيم الإسلامي.

2-الانفتاح على البورصة الإسلامية[1085] **وإصدار سندات حكومية تتماشى مع الشريعة الإسلامية**[1086]**:**

أصبح البنك المركزي عضوا في بورصة ماليزيا، مما يتيح له الوصول إلى منصة تبادل السلع الإسلامية، وإصدار الصكوك، كما تعهد البنك المركزي بتطوير المالية الإسلامية ووقع على اتفاقية بين الحكومة الموريتانية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تقوم بموجبها هذه الأخيرة بإصدار صكوك إسلامية سيادية لصالح الخزينة العامة الموريتانية، كما أصدر البنك المركزي صكوك إسلامية في العام 2015 هي الأولى من نوعها في المنطقة.

3-إقبال الموريتانيون على المصارف الإسلامية:

1084 لمعرفة المزيد انظر: القدس العربي، https://www.alqudsalarabi.co.uk alqudsalarabi.co.uk
موريتانيا: الحكومة تفتح حساب بيت مال الزكاة وتتجه لمأسسة هذه الفريضة
2022/12/30

1085 للاطلاع على المزيد انظر: فاطمة مختار مولود، المالية الإسلامية في موريتانيا.. الواقع والآفاق 2023/3/8
2023/3/8، الجزيرة نت
https://www.aljazeera.net

1086 alakhbar.info الأخبار
https://alakhbar.info
البنك المركزي الموريتاني يتعهد بتطوير الصيرفة الإسلامية
2017/05/25

عرف المجتمع الموريتاني بأنه مجتمع محافظ ومستقيم، حريص على قيمه الإسلامية والدينية، فكان هذا من محفزات عمل البنوك الإسلامية في موريتانيا.

4-الدور التنموي والاقتصادي الذي تقوم به المصارف الإسلامية:

منذ نشأتها ساهمت البنوك الإسلامية في تطور الدور التنموي والاقتصادي الذي تضطلع به، وحققت في ذلك النجاح والتقدم، رغم كل التحديات التي تواجهها، ولقد كان التقرير الأخير للبنك المركزي عن تصنيف البنوك التجارية 2024 دليلا قاطعا على الدور المهم الذي تقوم به البنوك الإسلامية في موريتانيا.

5-التوجه العالمي للنظام المالي الإسلامي:

مع التوجه العالمي اليوم لنظام مالي إسلامي وارتفاع نسبة البنوك الإسلامية في العالم، أصبح من الضروري وجود البنوك الإسلامية في كل بلد يسعى إلى تقدم نظامه المصرفي وازدهاره

الفقرة الثانية: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في موريتانيا

تواجه البنوك الإسلامية في موريتانيا الكثير من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي[1087]:

1-غياب الإطار التشريعي:

بعد غياب الإطار التشريعي والتنظيمي للمعاملات الإسلامية أحد أبرز أوجه التحديات أمام تقدم المالية الإسلامية، إذ أنه يسري التعامل مع البنوك الإسلامية بمنظومة البنوك التقليدية وهو ما لا يتماشى مع طبيعتها الشرعية.

2-عدم تطبيق القوانين:

نجد أن المشرع الموريتاني في إشارته إلى البنوك الإسلامية التي اختزلها في تعيين لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، لم نجد لهذه اللجنة أي أثر وجودي في نشاط المصارف الإسلامية، ولا فيما نص عليه المشرع من إعداد للتقارير والفتاوى، والإشراف على البنوك الإسلامية.

3-ضعف الشفافية والحوكمة:

ويظهر ذلك في غياب إطار قانوني واضح، وضعف الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية، والاعتماد على فتاوى نظرية غير ملزمة عملياً، وتأخر تدقيق الحسابات والبيانات، مما يؤثر الثقة العامة في البنوك الإسلامية، وينقص من مصداقية القطاع.

4-ندرة عمل الكوادر البشرية المتخصصة في المالية الإسلامية في البنوك:

يتجه أغلب المتخصصين في المالية الإسلامية إلى العمل خارج المصارف الإسلامية وذلك لعدة اسباب: منها عدم إعلان البنوك عن مسابقات للاكتتاب الموظفين، وفرنسة القطاع المالي المصرفي، وهذا من أكبر العوائق أمام المتخصصين إذ إن أغلبهم خريج دراسات شرعية عربية، هذه الأسباب جعلت أكثر العاملين في المصارف الإسلامية غير متخصصين في المعاملات الإسلامية وهو ما يشكل تحدي كبير أمام الصيرفة الإسلامية.

خاتمة:

1087 هذه الفقرة من إعداد الباحثة بناء على اتحليل المعلومات الواردة في هذا البحث.

إن الرقابة على البنوك الإسلامية في موريتانيا تعيش فرقا شاسعا بين التنظير والتطبيق، وتحتاج الى لفتة جادة من السلطات النقدية والبنك المركزي من أجل إضفاء الصبغة القانونية على المعاملات الإسلامية، ومعالجة الإشكالات التنظيمية في تسيير البنوك الإسلامية.

وتعود أسباب هذه الإشكالات -في نظرنا- إلى تعدد جوانبها، على المستوى التنظيم التشريعي الذي لم ينص حتى الآن على المعاملات الإسلامية ولا على خصوصية البنوك الإسلامية، ثم على مستوى فعالية تطبيق ما نص المشرع عليه وهو تحديدا فيما يخص لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة.

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الرقابة على البنوك الإسلامية الموريتانية بين التنظير والتطبيق وإشكالاته القانونية، وبعد تناولنا للآفاق والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، يمكن إجمال النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث فيما يلي:

نتائج البحث:

1- إن عدم وضع إطار تنظيمي قانوني صريح وواضح للبنوك الإسلامية جعل بعض البنوك تعاني من التعثر والبعض الآخر كان مصيره الإفلاس.، وهذا مما يفقد الناس ثقتها في البنوك الإسلامية، ويفيد بعدم جدية البنك المركزي والمشرع الموريتاني في صناعة المالية الإسلامية.

2- تقصير المشرع الموريتاني اتجاه البنوك الإسلامية من ناحية التشريع، ومن ناحية تطبيق ما نص عليه بخصوص لجنة المطابقة مع ضوابط الشريعة.

3- استخدام البنك المركزي لأدوات النظام التقليدي في التعامل مع البنوك الإسلامية التي لا تتماشى مع طبيعتها الشرعية أدت إلى تعثر تجارب بعض البنوك الإسلامية،" باميس بنك مثلا".

4- حققت البنوك الإسلامية في موريتانيا تطورا وتقدما، وأحرزت الصدارة في النظام المصرفي رغم حداثة تجربتها والتحديات التي تعاني منها.

5- كانت موريتانيا من أوائل البلدان الإفريقية التي حظيت بتجربة البنوك الإسلامية، لكن عدم النص على تشريع تنظيمي، وتعثر البنك جعل هذه التجربة طي النسيان.

6- أمام موريتانيا آفاق واعدة في صناعة المالية الإسلامية.

7- تواجه المالية الإسلامية في موريتانيا تحديات عديدة ، يمكن التغلب عليها بوضع إطار قانوني منظم وواضح، وإدماج المتخصصين في المالية الإسلامية في العمل بالبنوك الإسلامية.

مراجع البحث

الكتب

-ابن فارس أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ-1979م.

-أحمد محمد لطفي،2013، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دار الفكر والقانون، المنصورة مصر.

-المعجم الوسيط المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة: الثانية، 363/1.

-محمد أحمد الأفندي،2018 الاقتصاد النقدي والمصرفي دار الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن.

الرسائل الجامعية:

- أثر الرقابة الداخلية على الأداء، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية، جامعة الخليل كلية الدراسات العليا، ماجستير قسم الإدارة، 2018.

-النظام النقدي والمصرفي الموريتاني، الفصل الثالث، (لا توجد معطيات أكثر عن البحث).

د.أشريف أحمد زين الدين، الصناعة المالية الإسلامية في موريتانيا(لا توجد معطيات أكثر عن البحث).

- محمد حسين علي الصواف، أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، بحث منشور، المعهد التقني، 2011.

محمد المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2020

-سليمان ناصر، 2005، أطروحة دكتوراه بعنوان" علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص189.

المجلات:

- حسين شحاتة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي العالمي، عدد 116، فيفري1991.

-علي سالم سيالة، 2019، الفوارق الجوهرية للرقابة الشرعية في المنظومة المصرفية" مجلة دراسات تربوية، مركز البحوث والدراسات التربوية، وزارة التربية العراقية، العدد 48، العراق.

-هيفاء مزهر الساعدي، 2019، البنك المركزي بين المقرض والمسعف الأخير، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد1، العراق.

المؤتمرات:

-وليد هويمل عوجان، 2009، الرقابة القانونية على المصارف الإسلامية" رقابة البنك المركزي والرقابة الشرعية" مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي الامارات العربية المتحدة.

المقالات

-فاطمة مختار مولود، المالية الإسلامية في موريتانيا.. الواقع والآفاق 2023/3/8الجزيرة نت،https://www.aljazeera.net.

المو اقع الإلكترونية:

-الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 30 دجنبر 2024 العدد 1572.

-القدس العربي، https://www.alqudsalarabi.co.u alqudsalarabi.co.uk.،موريتانيا: الحكومة تفتح حساب بيت مال الزكاة وتتجه لمأسسة هذه الفريضة2022/12/30.

-حمزة عبد الكريم، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية موقع إسلام أون لاين- الإسلام وقضايا العصر، على شبكة المعلومات الدولية www.islamonline.net.

-الصفحة الرسمية لبنك BFI bank-bfi.com

- موريويب، الإعلان عن إفلاس مصرف موريتانيا الجديد (22 2023/08/NBM).

- سوق موريتانيا المفتوح، https://mr.opensooq.com

-الأخبار انفو،البنك المركزي الموريتاني يتعهد بتطوير الصيرفة الإسلامية، منشور بتاريخ 2017/05/25، تم الولوج في 29.11:36/12/2025.

-الوكالة الموريتانية للأنباء، آخر تحديث 2022/07/28،https://old.ami.mr- توقيع اتفاقية بين الحكومة الموريتانية والمؤسسة الإسلامية، تم الولوج في 28/12/2025، 12:30

-وكالة أنباء موريتانية مستقلة""أزمة موريس بانك الإسلامي و(المركزي): أول https://alakhbar.info?q=node/51774 تم الولوج فيه 15:44/29/12/2025

- لبراكنة بوست، "تصنيف البنوك الموريتانية لعام 2024: البنك الشعبي وBMCI في الصدارة - لبراكنة بوست" https://braknapost.info/archives/7400، نشر في 6 ابريل 2025،تم الولوج في 30/12/2025، 01:25